الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثاني و الخمسون بعد المائة) ذي القعدة ١٤٤٠ هـ الموافق يونيه ٢٠١٩م

الجمعية ترصد تمييزاً في حق العمل ضد النساء المنقبات

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من ضباط أمن المنشآت

الجمعية تشارك في ندوة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

فريق من فرع الجمعية بعسير في ضيافة دار المسنين بأبها

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

04

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من ضباط أمن المنشآت

06

فريق من الجمعية في زيارة ميدانية إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي

07

فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعسير في ضيافة دار المسنين بأبها

08

الأمم المتحدة تحيي اليوم العالمي الأول لسلامة الأغذية

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: **المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣- فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢**

-ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة - **حي المحمدية - طريق المدينة النازل- هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١- فاكس:**

٠١٢٦٢٢٢١٩٦-٠١٢٦٩٤٣٠٩٥- ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : **هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ - فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ -ص.ب ٤٧٦**

فرع منطقة الجوف : **سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦**

فرع المنطقة الشرقية : **هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ -ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤**

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : **هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ - فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢**

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : **هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩-ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١**

فرع منطقة عسير : **هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ - فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩- ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١**

الجمعية ترصد تمييزاً في حق العمل ضد النساء المنقبات

فيما خلا الباب التاسع «تشغيل النساء» في نظام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من أي تحذيرات أو عقوبات للشركات التي تفرض على العاملات خلع الحجاب أو النقاب مقابل التوظيف، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في تصريح له لصحيفة «الوطن» أن هذه التصرفات تدخل في نطاق التمييز للموظفين، مبيناً أن الجمعية ما زالت تتلقى العديد من الشكاوى والتظلمات من طالبات العمل اللواتي رفضن خلال المقابلات الشخصية لأسباب تتعلق باللبس منها لبسهن للنقاب.

ولفت إلى أن الجمعية رصدت تفضيل بعض الشركات للكاشفات عن الوجه عوضاً عن المنقبات، مؤكداً أن هذا يدخل ضمن إطار التمييز في العمل، وينبغي على الجهات التي تتصرف وفق هذا المنظور أن تكف عن مثل هذه الإجراءات.

وأضاف «هناك قواعد واضحة بحسب نظام التحرش الصادر مؤخراً تلزم جهات العمل بالالتزام بقواعد أخلاقيات العمل تحول دون وسائل التحرش داخل بيئة العمل، وبالتالي فإن هذه الإجراءات الشفوية أو غير الشفوية الصادرة من قبل بعض جهات القطاع الخاص تدخل ضمن نطاق التمييز والتي تحول بين طالبات العمل من أصحاب الكفاءات وبين حصولهن على الوظائف».

مؤكداً أن الجمعية رصدت مثل هذا التمييز في بعض إعلانات الجهات الموظفة، الأمر الذي يحتاج لرقابة شديدة من الجهات المسؤولة مثل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتأكيد على الشركات الخاصة والمؤسسات بتوفير بيئة عمل مناسبة للمرأة.

لافتاً إلى أن الجمعية تتابع بدورها مثل هذه الشكاوى التي تردها مع جهات الاختصاص، وأحياناً يكون هناك تواصل مباشر مع الجهات الموظفة التي ترفض المتقدمات بسبب لبس النقاب للتحقق من الموضوع، وفي حال ثبوت الحالة يتم رفع الشكوى لوزارة العمل، مع العلم أن هناك تجاوباً يحصل أحياناً من قبل بعض الشركات حيث تتراجع عن قرارها لكونه صدر اجتهاداً من قبل أحد الموظفين وأنه لا يمثل سياسة الشركة».

وفي ذات السياق شدد المحامي عبدالعزيز المهايلي في حديثه لـ «الوطن» بأن التفضيل على أساس الشكل الخارجي أو على أساس لبس النقاب أو عدمه لا يصح، وإنما تكون الأفضلية بالتوظيف لصاحبة المؤهلات العلمية والعملية فقط.

وأضاف المهايلي في حال رفعت إحدى المتضررات قضية على الجهة الموظفة للجهات القضائية، فإن الشركة قد تخرج بمبررات عديدة استندت عليها برفضها للمرأة المنقبة تعود لأسباب مهنية أو عملية لا حصر لها، والأنسب في مثل هذه الحالات رفع الشكوى عن طريق وزارة العمل ممثلة بفرق التفتيش الميداني لديها.

الجدير ذكره أنه خلال العام الماضي فقط، أصدرت وزارة العدل السعودية ٢٠ قراراً لصالح المرأة في المملكة، شملت جميع النواحي في التعاملات القضائية.

وكانت هذه القرارات على النحو التالي:

- إقرار صندوق للإنفاق على أولاد المرأة خلال فترات التقاضي الخاصة بالخلافات الزوجية.
- تسلم الزوجة نسخة من عقد الزواج، على أن يقوم المأذون قبل توقيعه، بسؤالها عن الموافقة على الزواج وسماع ردها بنفسه لفظياً.
- فتح مجال عمل المرأة بوظيفة باحثة (اجتماعية، وشرعية، وقانونية)، كما يمكن لها العمل كمساعدة إدارة أو مطورة برامج أولى.
- فتح باب العمل للمرأة في تقديم الخدمة للمرأة في ٥ مجالات.
- يسمح الآن للمرأة السعودية برخصة التوثيق، وهو ما يمكنها من المساهمة في خدمة الفئات التي ترغب في التوثيق عن طريق النساء.
- منح ٢٤٤ امرأة رخصة مزاولة مهنة المحاماة.
- تنظيم دبلوم لمدة ٣ سنوات، ينتهي بمنح المحاميات رخصة مزاولة المهنة.
- نظم مجلس الوزراء السعودي «صندوق نفقة للمطلقات والأبناء»، وهو يرتبط بشكل مباشر بوزير العدل.
- توفير أماكن تتم فيها أحكام الرؤية والحضانة، بعيداً عن مراكز الشرطة.
- السماح للمرأة بدخول الدوائر القضائية دون حاجتها إلى ولي أمر.
- السماح للمرأة بولاية المحضون بحيث تقوم بالتعامل مع الجهات الحكومية فيما يخصه.
- وتستطيع المراة السعودية الآن إثبات حضانتها لأطفالها دون رفع دعوى قضائية، ما لم يكن هناك خصومة بينها ووالد المحضونين.
- تنفيذ أحكام الحضانة بشكل مستعجل، وتقديم نفقة المرأة على ديون الرجل لكي يعيش أطفاله وزوجته السابقة حياة كريمة.
- تعزيز مكاتب المصالحة التي تحل مشاكل الأسر ودياً.
- تنفيذ عدد من معارض الثقافة بخصوص توعية المرأة بحقوقها.
- أصبح من حق المرأة السعودية الحصول على استحقاق أسرتها المتغيب ربها أو المفقود في معاش الضمان الاجتماعي بإقرار اثنين من الأقرب دون تصديقه من المحاكم.
- يمكن للسلطات الحجز على راتب الزوج لصالح المرأة الصادر بحقها حكم نفقة.
- تجريم إجبار المرأة على الزواج بالإكراه.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يستقبل فريق من ضباط أمن المنشآت

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية و تدريب و استقبال خريجي الحقوق و القانون من الجامعات و الكليات، استقبل فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية ضم كلاً من: مدير الفرع الأستاذ جمعة بن عبدالله الدوسري، وسكرتير الفرع الأستاذ عبدالله محمد علي آل رمضان، عدد من الضباط الخريجين من دورة دبلوم العلوم الأمنية من معهد محمد بن نايف بالمنطقة الشرقية بناءاً على رغبة قائد الدورة الرائد خالد غالب الدلبحي بالتدريب و نشر الثقافة و التوعية الحقوقية.

تم خلال اللقاء تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية، و أهدافها و رؤيتها و رسالتها الحقوقية و آلية تعاملها مع القضايا و تواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، سواءاً بالحضور الشخصي أو إرسالها بالإيميل أو الفاكس، كما تم إيضاح طريقة تصنيف القضايا، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي نهاية اللقاء تمت الإجابة على أسئلة الخريجين و من ثم تم توزيع العديد من اصدارات الجمعية، و مطبوعاتها الحقوقية التوعوية.

كما تحدث مدير شعبة التعليم بالمعهد النقيب عبدالله سيف آل غانم شاكراً الجمعية على استقبالهم طلاب المعهد والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم وتزويدهم بالإصدارات، كما شكر الجمعية على جهودها الكبيرة في نشر الوعي والتثقيف الحقوقي بين جميع فئات المجتمع وتوزيعها الإصدارات وقيامها بالأنشطة والفعاليات المتنوعة.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة يشارك في ندوة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

في الثاني عشر يونيه من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، حيث قررت منظمة العمل الدولية الإحتفال به كيوم عالمي منذ سنة ٢٠٠٢، وذلك لتركيز الإهتمام على مدى إنتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء عليها.

ولقد وضعت منظمة العمل الدولية منذ تأسيسها في عام ١٩١٩م القضاء على عمل الأطفال كأحد أبرز أهدافها وعملت في سبيل تحقيق هذا الهدف على عدة مستويات، ومن أهم مجهوداتها في هذا الصدد تحديد الحد الأدنى لسن العمل وربطه بالدراسة، حيث نصت مواثيق المنظمة على ألا يكون الحد الأدنى لسن القبول في العمل أدنى من الحد الأدنى لسن الإنتهاء من التعليم الإلزامي، كما وضعت الإستراتيجيات التي تحدد أولويات العمل للقضاء على عمالة الأطفال فضلاً عن عدد من الإتفاقيات ذات الصلة.

و ينقسم عمل الأطفال الذي يحظره القانون الدولي إلى ثلاثة فئات:

تمثل الفئة الأولى منها أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الإطلاق وتشمل الإستعباد، الإتجار بالبشر، سائر أشكال العمل الجبري، توظيف الأطفال جبراً لإستخدامهم في النزاعات المسلحة وأعمال الدعارة والأعمال الإباحية والأنشطة غير المشروعة.

أما الفئة الثانية فهي العمل الذي يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسن المخول لهذا النوع من العمل بالذات (وفقاً للتشريع الوطني والمعايير الدولية المعترف بها) إضافة للعمل الذي يعيق تعليم الطفل ونموه.

والفئة الأخيرة تشمل العمل الذي يهدد الصحة الجسدية والفكرية والمعنوية للطفل بسبب طبيعته أو بسبب الظروف التي يؤدى فيها، وهو ما أصطلح على تسميته بـ «العمل الخطر».

وبشكل عام ترتبط عمالة الأطفال بنوع ومستوى التعليم السائد، ومستوى دخل الفرد والفقر والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية في المناطق التى تعاني منها.

في ظل ماذكر أعلاه كانت نقاشات المشاركين في هذه الندوة وهم كلاً من:

من فرع الجمعية بالمدينة المنورة:

الدكتور عبدالمجيد الأمين.

الأستاذ بندر العويفي.

الدكتور محمد العويفي.

من مكتب العمل: الأستاذ عبدالله الأحمدي، والأستاذ عبدالرحمن باعطية.

من الشؤون الصحية: الأستاذ راضي المطيري.

من مكتب مكافحة التسول:الأستاذ عبدالعزيز الزهراني.

فريق من فرع الجمعية بالجوف في زيارة ميدانية إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية و التأكد من تطبيق كافة الجهات مواثيق حقوق الإنسان قام فريق من فرع الجمعية بالجوف المشرف على الفرع الدكتور طارش بن مسلم الشمري، و الأستاذ ظاهر بريد الفهيقي مدير الفرع، و الأستاذ خليفة مفضي المسعر عضو اللجنة الإستشارية، و الأستاذ علي مبخوت دوش منسق الفرع، بزيارة إلى هيئة الهلال الأحمر بالجوف، و كان في استقبالهم الأستاذ عبد الرزاق عايد الريس مدير الفرع المكلف، و الأستاذ حمود الضويحي مدير الإعلام و العلاقات العامة.

في بداية الزيارة تم تبادل النقاش حول عدد من المواضيع المشتركة و من ثم تجول الفريق في أنحاء المبنى و رصد عدداً من الملاحظات و تم بناءاً عليها وضع عدد من التوصيات جاء أبرزها على النحو التالي:

الإيجابيات:

- المبنى مستأجر منذ عام ١٤٣٥هـ وحالته جيدة والنظافة جيدة.
- استمرارية الدورات الخاصة (مسعف فني).
- تناقص عدد الحوادث بعد تركيب ساهر بالمنطقة.
- عدد مراكز الإسعاف أربعة عشر مركز موزعة على محافظات ومراكز المنطقة.

فيما جاءت أبرز التوصيات على النحو التالي:

١ ـ ضرورة زيادة المسعفين (فني إسعاف) إلى شخصين مع السائق بدلاً من مسعف واحد بمراكز الإسعاف وكذلك مركز إسناد.

٢ ـ الحاجة إلى إيجاد أطباء و أخصائي إسعاف بمراكز وذلك لإمكانية التدريب.

٣ ـ الحاجة إلى إيجاد مباني حكومية لمراكز الإسعاف في المدن والمراكز التي لا يوجد فيها مبنى حكومي.

٤ ـ الحاجة إلى زيادة مراكز الإسعاف بمدينة سكاكا إلى اثنين بدلاً من واحد لحاجة المدينة لذلك ولسرعة الوصول إلى المراد إسعافه دون تأخير.

٥ ـ الحاجة إلى إيجاد مراكز في بعض المدن التي تقع على الطريق السريع مثل مركز الناصفة وكذلك مركز خوعاء، وكذلك اللقائط.

٦ ـ زيادة الفرق الإسعافية إلى فرقتين بدلاً من فرقة واحدة، وكذلك إيجاد فرق تدخل سريع.

٧ ـ الحاجة إلى الإسعاف الجوي للطرق السريعة بين المدن وذلك لسرعة إسعاف المصابين وهذه الخدمة يتطلب وجودها.

٨ ـ الحاجة إلى وجود موظف إداري في كل مركز إسعاف وكذلك الحاجة إلى وجود ١٢ مسعف في كل مركز إسعاف.

شملت عرضاً مرئياً لمنجزات الدار وقدمت الهدايا للنزلاء

فرع الجمعية بعسير في ضيافة دار المسنين بأبها

نظّم أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً زيارة إلى دار الرعاية الإجتماعية لرعاية المسنين بأبها وذلك لإدخال البهجة والفرح على نفوس المسنين، وإضفاء التفاؤل في قلوبهم.

وكان في استقبالهم مدير دار التربية الاجتماعية بأبها الأستاذ سعيد علي آل منيع، وأعضاء الدار من إداريين وأخصائيين وذكر رئيس الوفد الشيخ محمد الدباش، أن الهدف من هذه الزيارة هو التواصل مع هذه الفئة «الغالية» التي ساهمت في فترة من عمرها برسم مستقبلها فضلاً عن العمل على تربية جيل وبناء أسر.

وتابع رئيس الأعضاء: أن الزيارة هدفت لتعزيز أجواء التواصل مع هذه الفئة التي أصبحت تعيش على «وقع من الذكريات» بالإضافة لإحياء دورهم الفعال وما تركوه من بصمات عبر حياتهم، وأشار إلى أن زيارة الوفد والتي استمرت ساعتين حملت رسالة سامية تمثلت في إحياء ذكرى الآباء الذين انقطعت بهم سبل العيش تحت كنف أسرهم وبين أبنائهم وبناتهم، وأوضح أن هذه الخطوة محاولة لتجسيد قيمة بر الوالدين الذين اضطرتهم الظروف لأن ينعموا بالخدمة المميزة في الدار والتي مهما كان مستواها فلن تستطيع التعويض عن دفء البيت، ووصف انطباع المسنين لهذه الزيارة بالانطباع «الإيجابي» الذي انعكس من خلال تفاعلهم وتجاوبهم في إبراز إبداعات البعض منهم وحديثهم عن الذكريات.

وأبدى (الدباش) شكره لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما توليه من إهتمام ورعاية لهذة الفئة الغالية على قلوبنا وكذلك للقائمين على الدار من إداريين، وأخصائيين على حسن استقبالهم، وعلى إهتمامهم الملموس بالحالات جميعها، وبالمستوى الذي يحاولون معه تعويضهم عن «حميمية البيت» واشتملت الزيارة على تقديم باقاتٍ من الورود وبطاقات محبة ورسائل عبرت عن حب المجتمع لهؤلاء المسنين من أجل إشعارهم بأنهم في قلوب الجميع، يذكر أن فريق فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخذت على عاتقها التعاون مع كل الفعاليات الرسمية والاجتماعية من أجل تأصيل القيم الإنسانية النبيلة الجدير بالذكر أن الوفد ضم كل من الأستاذ محمد الدباش رئيساً للوفد، والأستاذ محمد ظافر العابسي والأستاذ حمد آل مفرح مدير فرع الجمعية بعسير والأستاذ أحمد الشهري ورئيس تحرير صحيفة عسير الإلكترونية الأستاذ يحيى أحمد آل مشايف.

الأمم المتحدة تحيي اليوم العالمي الأول لسلامة الأغذية و تؤكد أن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق بدون ضمان سلامة الأغذية

يصاب بالمرض كل عام شخص واحد من بين كل عشرة أشخاص في العالم، أو حوالي ٦٠٠ مليون شخص، بعد تناول طعام ملوث، يموت منهم ٤٢٠ ألف شخص، ويتحمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ٤٠٪ من عبء الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية التي تودي بحياة ١٢٥ ألف طفل كل عام.

وللتصدي لذلك، كلفت الأمم المتحدة وكالتين من وكالاتها المتخصصة، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، بقيادة الجهود العالمية لتعزيز سلامة الأغذية حول العالم، كما أعلنت السابع من حزيران / يونيو يوماً عالمياً لسلامة الأغذية لضمان سلامة الأغذية التي نتناولها.

وستتعاون الوكالتان الأمميتان معاً لمساعدة البلدان في إدارة المخاطر ومنعها، والاستجابة لها على امتداد سلسلة الغذاء، من خلال العمل مع منتجي الأغذية وموردها والسلطات التنظيمية، وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، سواءً كان الغذاء منتجاً محلياً أو مستوردا.

وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن الغذاء غير الآمن يكلف الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط حوالي ٩٥ مليار دولار على شكل خسارة إنتاجية كل عام، مما يعيق التنمية في العديد من تلك الاقتصادات.

واحتفالاً باليوم العالمي الأول لسلامة الأغذية، أكد المدير العام للفاو جوزيه غرازيانو دا سيلفا أهمية سلامة الأغذية للجميع، المزارعين والموردين الزراعيين ومصنعي الأغذية وناقليها ومسوقيها وبالطبع مستهلكيها، وقال «لا يوجد أمن غذائي دون سلامة الغذاء».

من جهته، أشار المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس إلى أن هذه الوفيات يمكن تجنبها تماماً، وأضاف قائلاً: «اليوم العالمي لسلامة الأغذية يمثل فرصة فريدة لزيادة الوعي بمخاطر الأغذية غير الآمنة لدى الحكومات والمنتجين ومقدمي الخدمات والمستهلكين، فمن المزرعة إلى مائدة الطعام، لدينا جميعاً دور نلعبه في جعل الطعام آمناً».

الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة يجني الثمار :

وتؤكد الفاو ومنظمة الصحة العالمية على أهمية حصول الجميع على غذاء آمن ومغذ وكاف، وعلى أن الغذاء الآمن هو أمر حيوي لتعزيز الصحة وإنهاء الجوع، وهما هدفان رئيسيان من أهداف التنمية المستدامة.

كما أن الاستثمار في تثقيف المستهلك بشأن سلامة الأغذية يساهم في تقليل الأمراض التي تنقلها الأغذية وتوفير ما يصل إلى ١٠ دولارات لكل دولار يتم استثماره.

تهدف الأنشطة الخاصة باليوم العالمي لسلامة الأغذية في جميع أنحاء العالم إلى إلهام الناس للانخراط في أعمال تساعد على منع واكتشاف وإدارة المخاطر الصحية التي تسببها الأغذية غير الآمنة.

وقد أعدت الفاو ومنظمة الصحة العالمية دليلاً جديداً لإظهار كيف يمكن للجميع المشاركة، يتضمن الدليل خمس خطوات لإحداث فرق مستدام في مسألة سلامة الأغذية والتي جاءت على النحو التالي:

- **ضمان سلامتها:** يجب على الحكومات ضمان توفر الطعام الآمن والمغذي للجميع.
- **زراعتها بشكل آمن:** يحتاج منتجو الزراعة والغذاء إلى اتباع ممارسات جيدة.
- **الاحتفاظ بها آمنة:** يجب على شركات الأغذية التأكد من نقل

العمل من أجل القضاء على الجوع

الأغذية وتخزينها وإعدادها بأمان.

- **التحقق من أنها آمنة:** يحتاج المستهلكون إلى الحصول إلى معلومات واضحة وموثوقة في الوقت المناسب حول المخاطر الغذائية والمخاطر الصحية المرتبطة بخياراتهم الغذائية.

- **العمل كفريق واحد:** على الحكومات والهيئات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، ووكالات التنمية والمنظمات التجارية ومجموعات المستهلكين والمنتجين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية العمل معاً في قضايا سلامة الأغذية.

ما المقصود بسلامة الأغذية؟

سلامة الأغذية هي غياب الأخطار (أو وجود مستويات مقبولة منها) في الأغذية التي قد تضر بصحة المستهلكين، يمكن أن تكون المخاطر التي تنقلها الأغذية كائنات ميكروبيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية، وغالبًا ما تكون غير مرئية للعين البسيطة؛ على سبيل المثال البكتيريا، الفيروسات أو بقايا المبيدات.

ولسلامة الأغذية دور حاسم في ضمان بقاء الأغذية آمنة في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية من الإنتاج إلى الحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع، وصولاً إلى الإعداد والاستهلاك.

الغذاء الملوث بالبكتيريا أو الفيروسات أو المبيدات أو المخلفات الكيميائية، على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب في أمراض خطيرة، بل وفي أسوأ الحالات، قد يؤدي إلى الموت، ومن حقّ المستهلكين في جميع أنحاء العالم في أن يتوقّعوا أن تكون الأغذية التي يشترونها ويتناولونها سليمة وجيّدة.

وهناك ما يقدر بثلاثة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة والنامية، يموتون كل عام من جرّاء الأمراض المنقولة عبر الغذاء والماء، ويمرض ملايين آخرين. تعدّ الأغذية نقطة البداية لطاقاتنا وصحتنا ورفاهيتنا. وغالبًا ما نعتبرها سليمة، لكن في عالم يزداد تعقيدًا وترابطًا، حيث أصبحت سلاسل القيمة الغذائية تستغرق فترة أطول، تكون المعايير واللوائح أكثر أهمية في الحفاظ على سلامتنا.

إذا كانت الأغذية غير سليمة، فهي ليست أغذية، لا يمكننا أن نأمل القضاء على الجوع وخلق عالم خالٍ من الجوع، بدون هذه اللبنة الأساسية.

موضوع الاحتفال باليوم الدولي ٢٠١٩: سلامة الغذاء شاغلنا:

شدد موضوع اليوم العالمي الأول لسلامة الأغذية، والذي يحتفل به هذا العام، على أن سلامة الأغذية هي شاغلنا جميعاً، وأن الطريقة التي يتم بها إنتاج الطعام وتخزينه وتداوله واستهلاكه تؤثر على سلامة وجودة الغذاء.

فإن الامتثال للمعايير العالمية الخاصة بالأغذية والسعي لإنشاء نظم فعالة لمراقبة الحلقة الغذائية، اضافة الى التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مع توفير إمكانية الحصول على المياه النظيفة وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة المتعلقة بمحاصيل التربة والثروة المائية والحيوانية وتعزيز استخدام نظم إدارة السلامة من قبل مشغلي قطاع الأغذية، بما في ذلك بناء ثقة المستهلكين في اختيار اصناف الغذاء الصحي؛ ما هي الا بعض الطرق التي تتبعها كلٌ من الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان سلامة الغذاء.

ويوفر الاحتفال باليوم العالمي الأول لسلامة الأغذية في نيويورك فرصة تبادل نتائج مؤتمري سلامة الأغذية ومناقشة الطرق التي يمكن أن تحفز بها ممارسات السلامة على توافر الوجبات الغذائية الصحية، ومناقشة كيف يمكن للأمم المتحدة مواصلة دعم الجهود المبذولة لتحسين سلامة الأغذية.

سلامة الأغذية وأهداف التنمية المستدامة:

سلامة الأغذية هي عنصر رئيسي في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويتيح اليوم العالمي لسلامة الأغذية تسليط الضوء على تلك المسألة للمساعدة في منع المخاطر التي قد تتسبب بها الأغذية واكتشافها تلك المخاطر وإدارتها. وتسهم الأغذية المأمونة في الازدهار الاقتصادي وتعزيز الزراعة وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وإنعاش السياحة وتعزيز التنمية المستدامة.

فالهدف الثاني من أهداف التنمية يؤكد أنه لا يوجد أمن غذائي بدون سلامة الأغذية، ويعني إنهاء الجوع حصول جميع الناس على أغذية مأمونة ومغذية وكافية على مدار السنة.

فيما يشير الهدف الثالث إلى أن للسلامة الغذائية تأثير مباشر في صحة الإنسان ومقدار تغذيته، ومن الممكن جداً الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية.

أما الهدف الثاني عشر فيقول أنه عندما تعزز البلدان قدراتها التنظيمية والعلمية والتكنولوجية لضمان سلامة الأغذية وجودتها على امتداد السلسلة الغذائية، فإنها بذلك تنحو نحو أنماط أكثر استدامة لإنتاج الأغذية واستهلاكها.

وأخيراً يلفت الهدف السابع عشر إلى أنه يتطلب التعامل مع عالم مُعولم ذي أنظمة غذائية معقدة - وتتجاوز فيه قيمة الصادرات الغذائية في الوقت الراهن مبلغ ١,٦ تريليون دولار أمريكي - تعاوناً دولياً على مستوى كل القطاعات لضمان الغذاء المأمون. فسلامة الأغذية هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات وشركات الصناعات الغذائية والمنتجين والمستهلكين على السواء.

الأمم المتحدة وسلامة الأغذية:

الحفاظ على سلامة الأغذية عملية معقدة تبدأ في المزرعة وتنتهي مع المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تشرف على جميع جوانب السلسلة الغذائية، مما يوفر رؤية بزاوية ٣٦٠ درجة فريدة من نوعها، حول سلامة الأغذية.

وتعزز شراكة طويلة الأمد مع منظمة الصحة العالمية هذا المنظور، وتغطي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، من خلال الولايات التكميلية، مجموعة من القضايا لدعم سلامة الأغذية العالمية وحماية صحة المستهلكين، وتشرف منظمة الصحة العالمية عادة على العلاقات القوية مع قطاع الصحة العامة وتحافظ عليها، وتتناول منظمة الأغذية والزراعة عموماً قضايا سلامة الأغذية على طول سلسلة إنتاج الأغذية.

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

في اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة تكثيف الجهود لحظره

مع اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل سبعين عاماً، اتفقت الدول الأعضاء على حظر التعذيب بشكل مطلق، إذ تنص المادة الخامسة من الإعلان على أنه «لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة».

يهدف التعذيب إلى إفناء شخصية الضحية وإنكار الكرامة الكامنة لدى الكائن البشري، وكانت الأمم المتحدة قد نددت بالتعذيب منذ البداية بوصفه أحد أحط الأفعال التي يرتكبها البشر في حق إخوانهم من بني الإنسان.

والتعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، وهو محظور تماماً وفق جميع الصكوك ذات الصلة، ولا يمكن تبريره في ظل أية ظروف. وهو حظر يشكل جزءاً من القانون العرفي الدولي، ويعني ذلك أنه يلزم كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، دون اعتبار لما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصادق عليها، وتشكل ممارسة التعذيب على نحو منتظم وبشكل واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية.

وأعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٩/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، يوم ٢٦ حزيران/يونيه يوماً دولياً للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب، بهدف القضاء التام على التعذيب وتحقيقاً لفعالية أداء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ٤٦/٣٩ التي بدأ نفاذها في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧.

ويتطلب التعافي من التعذيب برامج فورية ومتخصصة، وقد أثبت عمل مراكز إعادة التأهيل والمنظمات في جميع أنحاء العالم أن الضحايا يمكنهم الإنتقال من مرحلة الرعب لمرحلة الشفاء.

و يُعتبر صندوق الأمم المتحدة الطوعي لضحايا التعذيب و الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف آلية فريدة من نوعها تركز على الضحايا التي توجه التمويل لمساعدة ضحايا التعذيب وأسرهم.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالة له بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب «إن التعذيب محظور حظراً مطلقاً – في جميع الظروف.

ومع ذلك، فإن هذا المبدأ الأساسي يُقوّض كل يوم في مراكز الاحتجاز والسجون ومراكز الشرطة ومؤسسات الطب النفسي وغيرها.

وإنني أشعر بالتفاؤل لأننا نتحرك صوب تصديق جميع الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي يبلغ حاليا عدد الدول التي صدقت عليها ١٦٦ دولة، ولكي ينتقل حظر التعذيب من حيز المبادئ إلى حيز الممارسة العملية فلا بد من ضمان أن تكون القوانين والممارسات الوطنية متماشية مع الاتفاقية.

والتعذيب يحدث عادة خلف أبواب مغلقة، ولذلك، من الأهمية بمكان أن تفتح الآليات الدولية والوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تلك الأبواب، وهذا ما تقوم به تحديداً اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة، التي تزور أكثر من ١٠٠ سجن ومؤسسة أخرى وتقابل أكثر من ١٠٠٠ من المحتجزين والمسؤولين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الخدمات الطبية كل عام، في شراكة وثيقة مع الآليات الوقائية الوطنية.

ويجب علينا في جميع أعمالنا أن نساند الضحايا وأن نكفل احترام حقهم في إعادة التأهيل والجبر. وهذا النهج الذي يركز على الضحايا يهتدي به صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، الذي يساعد نحو ٥٠ ٠٠٠ من ضحايا

ما هو التعذيب؟

" يُقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها."- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة ١، الفقرة ١).

المعايير والصكوك القانونية:

وفي عام ١٩٤٨، أدان المجتمع الدولي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٥، اعتمدت الجمعية العامة، رداً على النشاط القوي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وخلال الثمانينات والتسعينات، حقق تقدم في وضع المعايير والصكوك القانونية وفي إنفاذ حظر التعذيب. وأنشأت الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب في عام ١٩٨١ لتمويل المنظمات التي تقدم المساعدة لضحايا التعذيب وأسرهم.

واعتمدت الجمعية العامة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ١٩٨٤ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٧. وتتولى تنفيذها بين الدول الأطراف لجنة من الخبراء المستقلين، وهي لجنة مناهضة التعذيب.

و في عام ١٩٨٥، عينت لجنة حقوق الإنسان أول مقرر خاص معني بالتعذيب، وهو خبير مستقل مكلف بالإبلاغ عن حالة التعذيب في العالم.. وخلال الفترة نفسها، اتخذت الجمعية العامة قرارات سلطت الضوء فيها على دور وموظفي الصحة في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب، ووضع مبادئ عامة لمعاملة الأشخاص المحتجزين. وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٦ حزيران / يونيه يوماً دولياً للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب.

التعذيب سنوياً في قرابة ٨٠ بلداً. وقد ساعدَنا هذا النهجُ أيضاً على أن نفهم مختلف أبعاد التعذيب فهماً أفضل، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والمساعدة المحددة التي تحتاج إليها أنواع مختلفة من الناجين من التعذيب.

والتعذيب هو محاولة خبيثة لكسر إرادة الشخص، وإنني في هذا اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، أحث جميع الدول على وضع حد لإفلات مرتكبي أعمال التعذيب من العقاب والقضاء على هذه الأعمال البغيضة التي تتحدى إنسانيتنا المشتركة.

ماهي التدابير التي اتخذتها المملكة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة؟

تحظر أنظمة المملكة التعذيب بجميع أشكاله، حيث تضمنت المادة (٢) من نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ الموافق ٢٠١٣/١١/٢٦م حظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، وحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، وتضمنت المادة (٣٦) من النظام وجوب معاملة الموقوف بما يحفظ كرامته وعدم جواز إيذائه جسدياً أو معنوياً، ونصت المادة (١٠٢) من النظام على أنه «يجب أن يكون الاستجواب في حالة لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه ولا استعمال وسائل الإكراه ضده..»، كما تضمنت المادة (٢) من المرسوم الملكي رقم (٤٣) وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩ه الموافق ١٩٥٨/٠٦/١٧م المعاقبة على استغلال النفوذ الوظيفي أو إساءة استخدام السلطة في إجراءات الدعاوى الجزائية، أو الافتئات [انتهاك] على حقوق الإنسان، أو إساءة المعاملة أو الإكراه باسم الوظيفة كالتعذيب أو القسوة، وقد تضمنت المادة (٢٨) من نظام السجن والتوقيف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣١ وتاريخ ١٣٩٨/٠٦/٢١هـ الموافق ١٩٧٨/٥/٢٩م عدم جواز الاعتداء على المسجونين أو الموقوفين بأي نوع من أنواع الاعتداء، واتخاذ إجراءات التأديب ضد الموظفين العسكريين والمدنيين الذين يمارسون أي عدوان على مسجونين أو موقوفين.

وفيما يتعلق بتعويض ضحايا التعذيب أو سوء المعاملة، فيكفل نظام الإجراءات الجزائية للمجني عليه أو محاميه أو ورثته الحق في رفع الدعوى الجزائية كما ورد في مادته (١٦)، ويجوز للمتضرر من الجريمة أن يطالب بحقه الخاص في مرحلة التحقيق، وينضم للإجراءات كمدع بالحق الخاص؛ حيث تضمنت المادةً (٦٩) الإجراءات الجزائية أن لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعي بحقه الخاص في أثناء التحقيق في الدعوى، ويفصل المحقق في مدى قبول هذا الادعاء خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم هذا الادعاء له. ولمن رُفِضَ طلبه أن يعترض على هذا القرار لدى رئيس الدائرة التي يتبعها المحقق خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه بالقرار، ويكون قرار رئيس الدائرة نهائياً في مرحلة التحقيق. أما في حالة قبول الطلب، فإن للمتضرر الحق في حضور جميع إجراءات التحقيق. كما يكفل النظام للمتضرر من الجريمة المطالبة بحقه الخاص أثناء مرحلة المحاكمة كما نصت عليه المادة (١٤٧) من النظام ذاته. وتضمن النظام - أيضاً -أن كل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيداً أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة له الحق في طلب التعويض بحسب المادة (٢١٥)، كما تضمن في مادته (٢٠٧) أن كل حكم صادر بعدم الإدانة -بناء على طلب إعادة النظر -يجب أن يتضمن تعويضاً معنوياً ومادياً للمحكوم عليه لما أصابه من ضرر إذا طلب ذلك.

UN Photo/Rick Bajornas © أطفال يرتدون قمصاناً عليها شعار "متحدون ضد الكراهية" في فعالية جمعت بين أتباع الديانات المختلفة كنيس "بارك إيست" في مدينة نيويورك، تكريماً لذكرى ضحايا هجوم على كنيس يهودي في مدينة بيتسبيرغ الأميركية..

الأمم المتحدة تدشن استراتيجيتها لمكافحة خطاب الكراهية

أطلق أمين عام الأمم المتحدة، مؤخراً، استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، الذي وصفه بأنه اعتداء على التسامح وحقوق الإنسان.

والغرض من الاستراتيجية هو تعميق فهم جميع كيانات الأمم المتحدة بالتأثير الغادر للكلام الذي يحض على الكراهية، وكيف يمكن للكيانات الأممية أن تعالجه بشكل أكثر فعالية من خلال عملها.

وفي إحاطة غير رسمية للدول الأعضاء بقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) بالمقر الدائم، قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش إن «خطاب الكراهية هو بحد ذاته هجوم على التسامح والإدماج والتنوع وجوهر معايير ومبادئ حقوقنا الإنسانية، على نطاق أوسع، إنه يقوض التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة، ويمكن أن يرسي الأساس للعنف، معيقاً بذلك قضية السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وكفالة حقوق الإنسان للجميع».

قنوات جديدة تسرّع انتشار الكراهية

خلال الـ ٧٥ سنة الماضية، رأى العالم كيف كان خطاب الكراهية بمثابة نذير لجرائم الفظائع، بما في ذلك الإبادة الجماعية، من رواندا إلى البوسنة وكمبوديا، وفي الآونة الأخيرة، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنف الذي أسفر عن عمليات قتل جماعية في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وسريلانكا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وتكافح الحكومات وشركات التكنولوجيا على حد سواء لمنع الكراهية المدبّرة عبر الإنترنت والرد عليها.

وقال غوتيريش «مع وصول قنوات جديدة لخطاب الكراهية إلى جمهور أوسع من أي وقت مضى وبسرعة البرق، نحن جميعاً – الأمم المتحدة والحكومات وشركات التكنولوجيا والمؤسسات التعليمية – نحتاج إلى تصعيد استجاباتنا».

الروايات الإيجابية وسيلة لدحض خطاب الكراهية:

من ناحيته قال أداما ديانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع

الإبـادة الجمـاعيـة، «تمشـيـاً مع التـزام الأمم المتحدة طويل الأمـد بحماية جميع معايير حقوق الإنسان الدولية وتعزيزها وتنفيذها، فإن الاستـراتيـجيـة وخـطـة العـمـل لا تسـتـدعـيـان مـطـلـقـاً فـرض قـيـود على حرية التعبير والـرأي لمعالجة خطاب الكراهية، وأوضح قائلاً إن الاستراتيجية، على النقيض من ذلـك، «تتبنى مـقـاربـة كلية تهدف إلـى مـعـالجـة دورة حـيـاة خـطـاب الكراهية بأكملها، من جـذوره إلى تأثيره على المجتمعات، كما يُعتبر أن إكثار الكلام – البديل والإيجابي والـروايـات المضادة – هو الـرد على خطاب الكراهية».

وقـد عـيـن الأمـيـن الـعـام المستشار الخاص لمنع الإبادة الجماعية منسقاً للأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية وخـطـة الـعـمـل، وبـهـذه الـصـفـة، سيشرف أدامـا ديـانـغ على تطوير توجيهات أكثر تحديدا بشأن تنفيذ الاستراتيجية.

ولتعزيز دعـم الأمم المتحدة للدول الأعـضـاء، أعـلـن الأمـيـن الـعـام أنه يعتزم عقد مؤتمر حول دور التعليم في معالجة وبناء القدرة على مواجهة خطاب الكراهية.

أهداف الاستراتيجية:

وبحسب الأمين العام، لاستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة هدفان رئيسيان:

أولاً، تعزيز جهود الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للخطاب الـذي يحض على الـكـراهـيـة، بما يـتـمـاشـى مـع رؤيـة الأمـيـن الـعـام الـوقـائـيـة، وتـشـمـل هـذه الأسـبـاب الجذرية العنف والتهميش والتمييز والـفـقـر والإقـصـاء وعـدم المسـاواة وانـعـدام التعليم الأسـاسـي وضعف مؤسسات الدولة.

وفيما تعالج الأمم المتحدة العديد من هذه القضايا وتدعم الحكومات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة تذهب أبعد من ذلك، حيث أوصـت باستجابة منسقة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحديد أولئك الذين يشاركون في خطاب الكراهية، والأشخاص الذين هم في وضع أفضل لتحديها، وتعزز الاستراتيجية التعليم كـأداة وقـائـيـة يمكنها رفـع الـوعـي وتحـقـيـق شـعـور مـشـتـرك بـالـهـدف المشترك للتصدي لبذور الكراهية.

والـهـدف الأسـمـى الـثـانـي هـو تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية لـتـأثـيـر خـطـاب الـكـراهـيـة على المجتمعات.

وتـشـمـل الـتـوصـيـات جـمـع الأفـراد والجماعات من ذوي الآراء المتعارضة؛ العمل مع منصات وسـائـل الإعـلام التقليدية والاجتماعية؛ الانخراط في الدعوة؛ ووضع إرشادات للاتصالات لمواجهة اتجاهات وحـمـلات خطاب الـكـراهـيـة. عـلـى الـرغـم مـن أن الـتـكـنـولـوجـيـا الـرقـمـيـة قـد وفـرت مجالات جديدة يمكن أن ينمو فيها خطاب الكراهية، إلا أنها يمكن أن تساعد أيضاً في مراقبة النشاط وتوجيه الاستجابة وبناء دعم للروايات المضادة.

نطاق هذا الاستراتيجية يتخطى الأمم المتحدة :

وأشار الأمين العام إلى أن خطة العمل الجديدة تتجاوز نيويورك، وتتضمن طرقاً يمكن بها لفرق الأمم المتحدة القطرية والبعثات في جميع أنحاء العالم اتخاذ إجـراءات للدفاع عن الحقيقة ومكافحة خطاب الكراهية. وهي تتجاوز الأمم المتحدة؛ إذ يجب عليها إشـراك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين.

وقد تعهدت وكالات ومكاتب الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها على أساس الالـتـزامـات المـنـصـوص عـلـيـهـا في الاسـتـراتـيـجـيـة، كما طلب الأمين العام منها إعداد خططها الخاصة، بما يتوافق مع هـذه الاستراتيجية وبالتنسيق مع مستشاره الخاص لمنع الإبادة الجماعية، السيد أدما ديانغ. وفي هذا السياق، حث غوتيريش الدول الأعضاء وجميع الشركاء على دعم مستشاره الخاص، الذي سيكون جهة التنسيق لتنفيذ وتنسيق خطة العمل الجديدة.

المملكة تؤكد على دورها المحوري في حفظ الوئام والسلام العالمي:

أكدت المملكة العربية السعودية على دورهـا المحـوري في حفظ الـوئـام والـسـلام الـعـالمي، وأهـمـيـة مركزية المملكة وثقلها العالمي بوصفها القائد للعالم الإسلامي.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها مـنـدوب المملكة الـدائـم لـدى الأمم المتحدة السفير عـبـدالله بن يحيى المعلمي، في الإحاطة غير الرسمية للـدول الأعـضـاء حـول استراتيجية وخـطـة عـمـل الأمم المـتـحـدة بشأن خطاب الكراهية، والتي عقدت بقاعة المجلس الاقـتـصـادي والاجـتـمـاعـي (ECOSOC) بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأوضح أن العَالَم اليوم يواجه كثيرًا من التحديات، أهمها صنع الإنسان المسـالـم المحـب لـلآخـر المتقبل لـه، مفيدًا أنه قبل كل شيء يتوجب على الجميع الإيمان بأن هناك مشتركات إنسانية وطبيعية تجمعنا وهي كافية لإحلال الوئام والسلام في عالمنا.

وأفـاد أنـه ينبغي عـدم مـمـارسـة أي أسـلـوب مـن أسـالـيـب النفعية على حساب القيم الإنسانية المشتركة، لذا من المهم الانفتاح على الآخرين ومـواجـهـة الـتـحـديـات بثقة وتفاؤل والسعيَ دومًـا لإيجاد الحلول بأقل التكاليف وأقل المخاطر.

وأشـار إلـى المـؤتـمـر الـذي عقدته رابطة العالم الاسلامي في شهر مايو الماضي في هذه القاعة، واصفًا إياه بالمؤتمر النوعي والذي حمل عنوان «الـقـيـادة المسـؤولـة» وذلـك بحضور كبار القيادات الدينية من مختلف أتباع الأديان وعدد من كبار المفكرين والسياسيين والحقوقيين الحكوميين والأهـلـيـين حـول الـعـالـم وعـدد من منسوبي الأمم المتحدة، إلى مواجهة خطاب الكراهية حول العالم وحل الـقـضـايـا الـعـالـقـة بمنطق الـسـلام العادل والشامل.

وقال السفير المعلمي «صناعة الوئام تبدأ من الحوار وروح الفريق الواحد وتحديد الأهداف والأولويات عنصر مهم في النجاح، لذلك أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وعمق هذه الصناعة من خلال إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات «كايسيد» وهو منظمة دولية تأسست عام ٢٠١٢ من قبل المملكة العربية السعودية وجمهورية النمسا ومملكة إسبانيا إلى جانب الفاتيكان بصفته عضواً مؤسسًا مراقبًا حيث يقع مقر المركز في مدينة فيننا، عاصمة النمسا، وهدفه السعي لدفع مسيرة الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات المتعددة، والعمل على تعزيز ثقافة احترام التنوع، وإرساء قواعد العدل والسلام بين الأمم والشعوب ومحاربة خطاب الكراهية الذي يعد العنصر والمسبب الرئيس في صنع الإرهـاب والتطرف بكل أشكاله.

ولفت النظر إلى أن المملكة قامت بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهـاب وتمويله، مفيدًا أن المركز مستعد للتعاون مع الجميع لمكافحة ظاهرة خطاب الكراهية.

وأضـاف قـائـلاً «لا يفوتني التنويه بوثيقة مكة المكرمة التي كتبت وصدرت في ٣٠ مايو ٢٠١٩م، وتنص الوثيقة على تأصيل قيم التعايش بين الأديان والثقافات والأعراق والمذاهب المختلفة في العالم الإسلامي، وأقرّها ١٢٠٠ شخصية إسلامية من ١٣٩ دولة من مختلف المذاهب والطوائف الإسلامية».

وأوضح أن أبرز ما جاء في الوثيقة من بنود ذات الصِّلة بحوار اليوم وهي (التصدي لممارسات الظلم والعدوانية والـصـدام الحـضـاري والـكـراهـيـة، ومكافحة الإرهـاب والظلم والقهر، والتنديد بدعاوى الاستعلاء البغيضة والشعارات العنصرية).

وبين أن السفير المعلمي أولوية حوار الـيـوم تـأتـي في وضـع خـطـة فعالة وفاعلة لمواجهة خطاب الكراهية مع تعزيز المناعة الفكرية لدى الجميع وخاصة الشباب، مؤكدًا أن خطابات الكراهية والإرهـاب والتطرف عابرة للقارات والمنازل والعقول من خلال كل أنواع وسائل التواصل اليوم، تحتم على الجميع الوقوف بحزم ومحاسبة المسهلين والناقلين من خـلال وضع حزمة من القوانين الدولية.

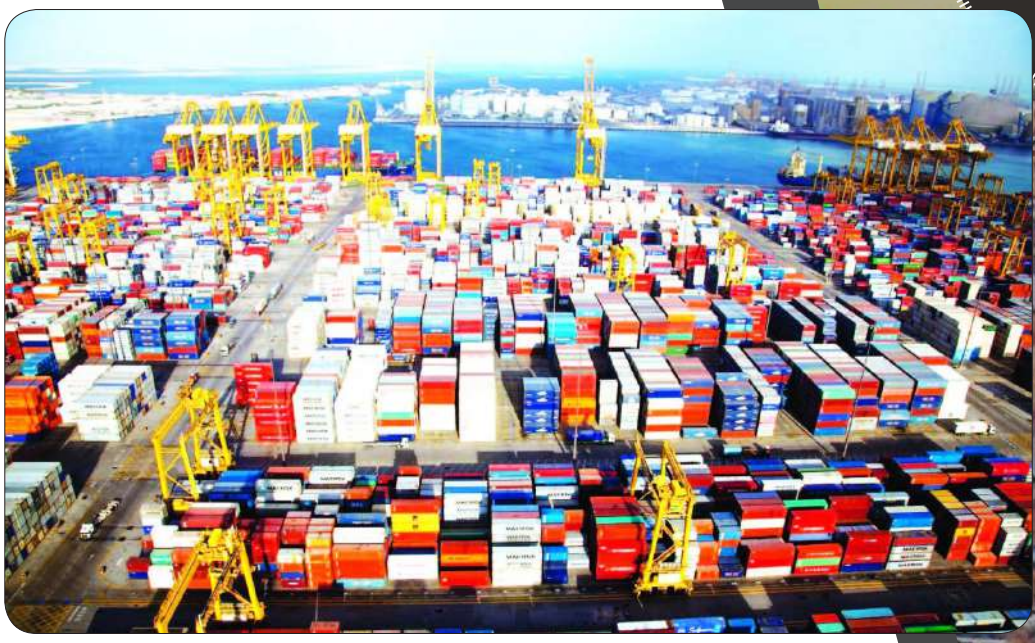

برنامج مساندة جديد من البنك الدولي يتركّز على الاستثمار في رأس المال البشري والتحوُّل الاقتصادي المغربي

وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مؤخراً على إطار جديد للشراكة الإستراتيجية مع المملكة المغربية سيسترشد به برنامج المساعدات المالية والفنية خلال السنوات الست القادمة، تمر المملكة بمنعطف هام في تاريخها، ولها فرصة فريدة لتحقيق نمو قوي يشمل الجميع بثماره، وذلك بالاستفادة من الاتجاهات الإيجابية التي يشهدها المجتمع المغربي، ومنها التوسُّع الحضري والعمراني، والتحوُّل الديموغرافي. يهدف إطار الشراكة الإستراتيجية للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٤ إلى مساندة سعي المملكة الطموح إلى صقل ميزتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته تعزيز تقاسم ثمار الرخاء المشترك بين سكانها.

واتساقاً مع الإطار الجديد للشراكة

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

الإستراتيجية، وافق مجلس المديرين التنفيذيين أيضاً على تقديم تمويل بقيمة ٦١١,٣ مليون يورو (ما يعادل ٧٠٠ مليون دولار) لحث خُطَى تبنّي التقنيات الرقمية في المغرب بوصفها مصدراً لتحسين الخدمات، والنمو وفرص الشغل، وعاملاً أساسياً في قيادة التحوّل الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعليقاً على ذلك، قالت ماري فرانسواز ماري نيلي مديرة دائرة منطقة المغرب العربي بالبنك الدولي: «لقد حقّق المغرب تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً رفع سقف طموحات المغاربة، ولاسيما الشباب. وقد أطلقت الحكومة خططاً طموحة لتلبية هذه الطموحات والتطلعات، وستلقى هذه الجهود المساندة الكاملة من مجموعة البنك الدولي. وسيتطلّب تحقيق الإمكانيات الهائلة للمغرب الاستثمار في شبابه لضمان أن يكتسبوا المهارات اللازمة لقيادة التحوّل الاقتصادي، وفي الوقت ذاته إطلاق العنان لجهود القطاع الخاص لخلق فرص الشغل».

واستفاد الإطار الجديد للشراكة الإستراتيجية من المشاورات مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك من الدروس المكتسبة من الإستراتيجية السابقة، وحدد الإطار ثلاث ركائز إستراتيجية ستسترشد بها مساندة مجموعة البنك الدولي، وهي تعزيز جهود القطاع الخاص لخلق فرص الشغل، وتقوية رأس المال البشري، وتعزيز التنمية الجهوية الشاملة لفئات المجتمع والقادرة على مجابهة الصدمات، ويتخذ إطار الشراكة الإستراتيجية من الحكامة والمشاركة المواطنة ركيزةً أساسية، ومن العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين والتقنية الرقمية محاور تركيز مشتركة.

وفي إطار الركيزة الإستراتيجية الأولى، ستُبذَل جهود لزيادة المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال للمشروعات والمقاولات، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، لقد حقّق المغرب تقدماً مطرداً خلال السنوات القليلة الماضية على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، لكن الشركات الصغيرة والمتوسطة لاتزال تواجه عقبات تحد من نموها وفرصها لخلق الوظائف، وسيستفيد إطار الشراكة الإستراتيجية من مواطن قوة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية –وهي ذراع البنك الدولي للتعامل مع القطاع الخاص– والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وستسعى المؤسسات الثلاث لمجموعة البنك الدولي إلى تعظيم مصادر تمويل التنمية في المغرب عن طريق تعبئة التمويل من القطاع الخاص، واتباع حلول القطاع الخاص المستدامة التي تكفل تحقيق أعلى جودة بأقل تكلفة، والوفاء بأرفع معايير المسؤولية البيئية والاجتماعية والمالية، مع العمل في الوقت نفسه على الحفاظ على الموارد المالية العمومية المحدودة وتوجيهها حيثما لا تكون مشاركة القطاع الخاص متاحة أو لا تشكل أفضل خيار.

من جانبه، قال كزافيي راي المدير الإقليمي للجزائر والمغرب وتونس في مؤسسة التمويل الدولية: «لقد كان المغرب من أكثر البلدان تطبيقاً للإصلاحات في مجالات ممارسة أنشطة الأعمال في السنوات القليلة الماضية، فقد تحسّن مناخ الأعمال فيه، وعزّز قدرته على المنافسة ليحافظ على مكانته كبوابة للأعمال لأوروبا وأفريقيا، وستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية مثل البنية التحتية، والتنمية الجهوية، والتعليم، وأسواق رأس المال، والتمويل الرقمي، وذلك بتعبئة أدوات مجموعة البنك للتخفيف من المخاطر، وستعمل مؤسسة التمويل الدولية أيضاً على توسيع نطاق مساندتها الاستشارية والمالية من أجل تسخير الإمكانيات الكاملة للقطاع الخاص لخلق فرص الشغل وتحقيق نمو شامل لجميع فئات المجتمع».

ولضمان أن يمتلك المغرب المهارات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي، سينصب تركيز الركيزة الإستراتيجية الثانية على رأس المال البشري، وقد كشف مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري عن أوجه نقص وقصور ستسعى المملكة إلى معالجتها عن طريق زيادة الاستثمار في مجالات تنمية الطفولة المبكرة، وجودة التعليم في كل مراحل دورة التعليم، وسيُتيح هذا للتعليم أن يُؤدي دوراً في التحوّل الاقتصادي، وأن تسنح لكل مغربي ذكراً كان أم أنثى فرصة لاستغلال كامل إمكاناته. وسينصب تركيز الركيزة الثانية أيضاً على تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين أداء قطاع الرعاية الصحية لضمان رفاهة كل مغربي على الأمد الطويل.

وتستهدف الركيزة الثالثة المناطق الأقل نمواً، وتهدف المساندة التي ستُقدّم في إطار هذه الركيزة إلى تعزيز التوزيع المُنصِف للبنية التحتية والخدمات في كافة أرجاء البلاد. وسيشمل هذا تحسين إدارة الموارد المائية، وتقوية قدرة البلاد على مجابهة صدمات تغيُّر المناخ حتى تتاح للسكان في جميع المناطق الموارد والقدرات اللازمة للتكيُّف مع آثارها.

ولتسهيل التنفيذ الفاعل لبرنامج المساندة المقدمة من مجموعة البنك الدولي ستكون الحكامة والإدارة الرشيدة مكونا رئيسيا في كل الركائز الثلاث، وتهدف كل الأنشطة التي يقوم عليها الإطار الجديد للشراكة الإستراتيجية إلى تعزيز فعالية الإدارة المالية، والشفافية، والخضوع للمساءلة، ومشاركة المواطنين. وسوف تراعي هذه الأنشطة أيضاً اعتبارات المساواة بين الجنسين بغية تمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق الرخاء المشترك.

وسيكون الهدف الرئيسي لإطار الشراكة الإستراتيجية هو تسخير إمكانيات التقنيات الجديدة من أجل النهوض بريادة الأعمال، والإنتاجية، ومنصات الحكومة الإلكترونية (e-gov) حتى يتسنّى تعزيز النمو والابتكار، وسيلقى السعي للاستفادة من التقنيات الرقمية في توجيه اقتصاد المغرب نحو إيجاد محرك للنمو أكثر ابتكاراً وشمولاً لفئات المجتمع مساندةً من المشروع الجديد المعنون «تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والاقتصاد الرقمي» الذي أعلن عنه مؤخراً، وتمشياً مع إستراتيجية الحكومة، سيُساند الإطار الجديد للشراكة الإستراتيجية مجموعة من الإصلاحات في القطاع المالي والاقتصاد الرقمي من أجل تسهيل تحوّل البلاد إلى الاقتصاد الجديد.

وقال جبريل عيسى كبير خبراء القطاع المالي ورئيس فريق العمل: «يهدف هذا البرنامج إلى مساندة قطاع مالي واقتصاد رقمي قادرين على المنافسة بما يعود بالنفع على كل المغاربة، وسيعمل البرنامج على تذليل تحديات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما للشباب، والنساء، وسكان المناطق الريفية. وسوف يساند البرنامج أيضاً إصلاحات السياسات الرامية إلى تطوير المنصات والبنية التحتية الرقمية من أجل توسيع نطاق استخدام أساليب الدفع عبر الهاتف المحمول وتعزيز المنافسة فيما بين مُقدّمي الخدمات الرقمية، وريادة الأعمال الرقمية ذات أهمية بالغة للبرنامج الحالي، وسيتم تعزيز الجهود لتسهيل إنشاء المشروعات عبر الإنترنت وتحسين سبل الحصول على التمويل من أجل إطلاق العنان لإمكانيات المشروعات الرقمية الناشئة في المغرب».

تقرير دولي يؤكد أن حرمان الفتيات من التعليم يكلف مختلف البلدان تريليونات الدولارات

أفاد تقرير للبنك الدولي صدر مؤخراً قبل احتفال الأمم المتحدة بيوم مالالا في ١٢ يوليو/ تموز بأن محدودية فرص التعليم للفتيات والحواجز التي تحرمهن من إنهاء المراحل التعليمية كاملة تكلف ما بين ١٥ و٣٠ تريليون دولار على مستوى الإنتاج والدخل على مدى الحياة.

ويوضح التقرير الصادر بعنوان «الفرص الضائعة: التكلفة العالمية لحرمان الفتيات من التعليم»، أن أقل من ثلثي الفتيات في البلدان منخفضة الدخل يكملن التعليم الابتدائي بينما تكمل فتاة واحدة من كل ثلاث فتيات دراستها الإعدادية. وفي المتوسط، تزيد فرص العمل أمام الحاصلات على التعليم الثانوي على الأرجح كما أنهن يكسبن ما يقرب من ضعفي ما تكسبه الفتيات اللاتي لم يحصلن على أي قدر من التعليم.

وثمة آثار إيجابية أخرى تترتب على حصول الفتيات على التعليم الثانوي من بينها مجموعة عريضة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية تعود على النساء أنفسهن وأولادهن ومجتمعاتهن المحلية، ويشمل ذلك القضاء تقريباً على زواج الأطفال وخفض معدلات الخصوبة بمقدار الثلث في البلدان ذات النمو السكاني المرتفع والحد من وفيات الأطفال وسوء التغذية.

وفي هذا الصدد، قال رئيس التنفيذي للبنك الدولي كريستينا جورجيفا، «لا يمكننا أن نسمح بأن يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى عرقلة التقدم العالمي»، «عدم المساواة في التعليم هي قضية أخرى يمكن حلها والتي تكلف العالم تريليونات. لقد حان الوقت لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم وإتاحة الفرص للفتيات والفتيان للنجاح، لصالح الجميع».

وعلى مدار العقدين الماضيين، استطاعت بلدان عديدة توفير التعليم الابتدائي للجميع، وثمة تنافس بين الفتيات والأولاد في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في البلدان النامية، لكن هذا لا يكفي. فوفقاً لنتائج التحليل، يترتب على إكمال التعليم الثانوي فوائد أكبر.

وقالت ملالا يوسفزاي الحائزة على جائزة نوبل لعام ٢٠١٤ والمؤسس المشارك لصندوق مالالا: «لا يمكن أن تقف تطلعاتنا عند المدرسة الابتدائية.. وينبغي أن تكون إتاحة فرصة الالتحاق بالمدارس لمدة ١٢ سنة لجميع الفتيات والأولاد هدفًا بالغ الأهمية للحكومات والمجتمع الدولي».

وحتى يومنا هذا، ما زال هناك نحو ١٣٢ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم تتراوح أعمارهن بين ٦ و١٧ سنة غير ملتحقات بالمدرسة - ٧٥٪ منهن في سن المراهقة، لذا، يتعين على البلدان تحسين فرص التعليم وجودته لجميع الفتيات حتى يستفدن من التعليم استفادة كاملة. وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية خاصة في بعض المناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء حيث لا تتجاوز نسبة الفتيات اللواتي يتممن المرحلة الإعدادية ٤٠٪ في المتوسط فقط. وتحتاج البلدان أيضًا إلى وضع سياسات تدعم النمو الاقتصادي السليم، وذلك من شأنه إتاحة فرص العمل لقوى عاملة متعلمة آخذة في التزايد، وتتمتع المرأة التي تتم التعليم الثانوي بقدرة أفضل على اتخاذ القرارات في أسرتها، بما في ذلك المسائل الخاصة برعايتها الصحية، وهي أقل عرضة لعنف شريك الحياة، وتتمتع بمستويات أعلى من السلام النفسي، والأمر ينعكس على أطفالها الذين ينعمون بصحة جيدة مع انحسار احتمالات تعرضهم لسوء التغذية وزيادة نسبة إلحاقهم بالمدارس وتعليمهم، وأخيرًا، يعزز تحسين تعليم الفتيات فرص مشاركتهن في المجتمع مشاركة كاملة حتى يصبحن عضوات ناشطات في مجتمعهن، ويعد تعليم الفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين جزءًا من الجهود الكبيرة الشاملة التي يبذلها البنك الدولي والتي تشمل التمويل والأعمال التحليلية لإزالة الحواجز المالية التي تحرم الفتيات من الدراسة بالإضافة إلى منع زواج الأطفال وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وتعزيز المهارات وفرص عمل المراهقات والشابات، واستثمر البنك الدولي منذ عام ٢٠١٦ ما يزيد على ٣,٢ مليار دولار في مشاريع التعليم لصالح المراهقات.

اعرف أكثر عن الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الكبد

الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الكبد "كبدك":

"كبدك" جمعية سعودية خيرية لمرضى الكبد تشمل خدماتها جميع مناطق المملكة وتتشرف الجمعية برئاستها صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم مجلس ادارتها وتضم في عضويتها عدداً من الوجهاء والمسؤولين والأطباء والخبراء والباحثين.

تأسيس الجمعية:

تم تأسيس الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الكبد طبقاً لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ٢٥-٦-١٤١٠هـ وقواعدها التنفيذية الصادر بقرار الشؤون الاجتماعية رقم (٧٦٠) وتاريخ ٣-١-١٤١٢هـ والتعليمات الصادرة بمقتضاها وذلك بقرار معالي وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٦٢٦٧٦) بتاريخ ٢٠-٦-١٤٣٠هـ.

رسالة الجمعية:

رفع معاناة مرضى الكبد بتقديم خدمات طبية واجتماعية لهم، وبجودة عالية وتوعية المجتمع بالمرض من خلال شراكة تخصصية ودعم مجتمعي لكل الناس.

رؤيا الجمعية:

الريادة في علاج مرضى الكبد والتعريف بالمرض وطنياً واقليمياً.

أهداف الجمعية:

- تقديم الرعاية اللازمة لمرضى الكبد صحياً واجتماعياً ونفسياً ومادياً.
- تنفيذ الحملات التوعوية والتثقيفية لتنمية الوعي المجتمعي حول أمرض الكبد والوقاية منها الحد من آثارها.
- إقامة العديد من الشراكات الإستراتيجية الفاعلة مع الجهات ذات العلاقة بما يخدم مرضى الكبد ويحد من انتشار المرضى.
- تنفيذ ودعم البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بأمراض الكبد والوقاية منه.
- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والدورات المتخصصة في أمراض الكبد محلياً ودولياً.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء السادس و الأربعون من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة السابعة و الستون: التوقيع والتصديق والقبول والإقرار والانضمام

١- يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في ميريدا، المكسيك، ثم في مقر الأمم المتحدة بنيويورك حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أيضاً أمام منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، شريطة أن تكون دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء في أي منظمة من هذا القبيل قد وقّعت على هذه الاتفاقية وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة.

٣- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار، وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ويجوز لأي منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي أن تودع صك تصديقها أو قبولها أو إقرارها إذا كانت قد فعلت ذلك دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء فيها، وتعلن تلك المنظمة في صك تصديقها أو قبولها أو إقرارها عن نطاق اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تحكمها هذه الاتفاقية، وتقوم تلك المنظمة أيضا بإبلاغ الوديع بأي تغيير ذي صلة في نطاق اختصاصها.

٤- يُفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أي دولة أو أي منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تكون دولة واحدة على الأقل من الدول الأعضاء فيها طرفاً في هذه الاتفاقية، وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وتعلن المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي، وقت انضمامها، عن نطاق اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تحكمها هذه الاتفاقية، وتقوم تلك المنظمة أيضاً بإبلاغ الوديع بأي تغيير ذي صلة في نطاق اختصاصها.

المادة الثامنة و الستون: بدء النفاذ

١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام. ولأغراض هذه الفقرة، لا يعتبر أي صك تودعه منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي صكاً إضافياً إلى الصكوك التي أودعتها الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

٢- بالنسبة لكل دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها، بعد إيداع الصك الثلاثين المتعلق بذلك الإجراء، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة أو المنظمة الصك ذا الصلة أو في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية عملا بالفقرة ١ من هذه المادة، أيهما كان اللاحق.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ما اختصاصات كتابة العدل الأولى و الثانية؟

تقوم كتابة العدل الأولى بتوثيق كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية من شخص إلى آخر سواء بيعاً كاملاً أو جزئياً أو هبة أو رهناً لصناديق الإقراض الحكومية (الزراعي، العقاري، الصناعي)، وكذلك إنهاء إجراءات منح الأراضي بأنواعها.

وتقوم كتابة العدل الثانية بالمصادقة على الأقارير ومنها الوكالات الشرعية، الوصايا، التنازل عن الجنسية، التنازل عن الميراث إذا لم يكن عقاراً، والكفالات، وتعديل الأسماء وتسجيل عقود الشركات والتوقيع على استمارات ذوي الدخل المحدود.

• كاريكاتير •

نقلاً عن صحيفة الرياض

لنشر الثقافة العدلية وزارة العدل تطلق دليلاً للأسئلة العدلية

أعدّت وزارة العدل دليلاً للأسئلة العدليّة يضم أكثر من ٣٣٠ سؤالاً عدليّاً حول أكثر الأسئلة شيوعاً التي وردت من قبل المستفيدين عبر حساب التواصل العدلي في منصة التواصل الاجتماعي «تويتر» خلال العام الماضي؛ بهدف نشر الثقافة العدلية وإشاعة الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع، وقال المشرف العام على الإدارة العامة للإعلام والاتصال المؤسسي مدير مبادرة نشر الثقافة العدلية بوزارة العدل ماجد بن محمد الخميس «خدمة التواصل العدلي هي خدمة تفاعلية أطلقتها الوزارة عام ٢٠١٧ من خلال تخصيص حساب عبر «تويتر»، وهو معنيّ بالتواصل والتفاعل المباشر مع المستفيدين للإجابة عن استفساراتهم وتعريفهم بخدمات الوزارة العدلية والقضائية وكيفية الاستفادة منها، إلى جانب تلقّي ملاحظاتهم ومقترحاتهم لتطوير العمل العدلي»، وأضاف «فريق التواصل العدلي الذي يضم نخبة من القضاة والمختصين من التخصصات العدلية كافة، عكف خلال العام الماضي على دراسة وجمع وترتيب أبرز الاستفسارات الواردة إلى حساب التواصل العدلي بتويتر؛ حيث تم تصنيفها وفق تخصصات الوزارة؛ كالقضاء والتنفيذ والتوثيق، إضافة إلى قطاع المحاماة والجانب التقني، إلى جانب قطاع الإعلام والاتصال، وتم جمع أبرز الأسئلة المتداولة بين المستفيدين، وجاء هذا الدليل في ستة تصنيفات وبواقع ٦٧ صفحة تضم ٣٣٢ سؤالاً، تمت صياغتها بلغة مبسطة وسهلة وواضحة».

اليوم العالمي للطفل

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshrl@yahoo.com

يحتفل العالم بالطفل في يومه العالمي والذي يصادف ٢٠ نوفمبر من كل عام حيث تعتبر هذه المناسبة فرصه لتكثيف البرامج التوعوية الموجهة للطفل بما يزيد الوعي بحقوق الطفل و يساهم في الحفاظ عليها من أي تجاوز أو انتهاك .

ويرجع الاحتفال باليوم العالمي للطفل إلى توصية منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٥٤ والذي تقرر فيه إقامة يوم عالمي للطفل في جميع دول العالم، من أجل تعزيز حقوق الطفل على المستوى الدولي والمحلي، والتوعية بحقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، وتحسين المستوى المعيشي والتعليمي والصحي للطفل بما يكون له بالغ الأثر في مستقبله وحياته باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

ويعتبر يوم ٢٠ نوفمبر يوماً مهماً جدًا في تاريخ وحياة الطفولة حول العالم، حيث تم إعلان حقوق الطفل في عام ١٩٥٩.. وفي عام ١٩٨٩ اعتمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل في اليوم ذاته.

ومنذ عام ١٩٩٠ ودول العالم تحتفل باليوم العالمي للطفل؛ لتعزيز التعاون والوعي الدولي بين الأطفال في جميع أنحاء العالم والتذكير بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الأطفال.

وفي المملكة العربية السعودية والتي تعتبر من أوائل الدول المنظمة لاتفاقية حقوق الطفل واستشعاراً منها بأهمية الطفل والحفاظ على حقوقه وإن التنشئة السليمة تخلق منه عنصراً فاعلاً في المجتمع فقد وافق المقام السامي في عام ١٤٣٦ هـ على نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية والذي يتضمن العديد من السلوكيات المجرمة والتي تعتبر تجاوزاً وانتهاكاً لحقوق الطفل حيث تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال وحدات الحماية متابعة تنفيذ النظام، وتلقي البلاغات التي تتضمن تجاوزاً لحقوق الطفل من خلال الرقم الموحد لتلقي البلاغات (١٩١٩)، والعمل على توفير بيئة مناسبة للطفل كما تقوم وزارة التعليم بعمل برامج توعوية موجهة للطفل من خلال تفعيل اليوم العالمي لحقوق الطفل في مؤسسات التعليم العام بهدف نشر الوعي بهذه الحقوق بين الأطفال كما قامت وزارة الحرس الوطني ممثلة في برنامج الأمان الاسري الوطني مشكوراً بأطلاق خط مساندة الطفل، والذي يهدف الى تلقي البلاغات من الأطفال لاي اساءات قد يتعرضون لها هذا بالإضافة الدور الكبير الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان في التوعية بحقوق الطفل وحمايته من أي تجاوزات من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يضمن حياة سليمة للطفل.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax: 0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com